



انخفاض اسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي

م. ناجي ساري فارس

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

المستخلص

يعد العراق من الدول المصدرة للنفط الخام ، إذ تعتبر الإيرادات النفطية الممول الرئيسي الوحيد للموازنة العامة للدولة ، وهذه الإيرادات تعتمد الحكومة العراقية عليها في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة . لذلك فإن انخفاض اسعار النفط لها آثار سلبية كبيرة على الدول المنتجة للنفط خاصة . وبما ان اغلب الدول المنتجة للنفط هي دول نامية والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط كمصدر رئيسي في اقتصادها واعداد موازنتها العامة ، وكما هو حال العراق اليوم الذي يتميز اقتصاده بالاقتصاد الريعي (احادي الجانب) . والذي لم يتمكن من استغلال الفرصة وزيادة طاقته الانتاجية خلال فترة صعود الاسعار لتحقيق عائد استثنائي في ظل هذه التحديات الكبيرة والاحطار الجسيمة . إذ أن الاقتصاد العراقي المتهاك ، والزيادة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي غير المنتج ، والمال المهدور والتضخم ، والتخلف في مجال الزراعة والصناعة ، والفشل في اغلب الميادين الاقتصادية والاجتماعية في ظل هذا الخطر الداهم المتمثل بانخفاض اسعار النفط العالمية . وعليه يتطلب من المختصين والباحثين العراقيين في مجال الاقتصاد اتخاذ تدابير واجراءات هذا التدهور وذلك باتباع الاجراءات التالية : وضع الخطط الاقتصادية المناسبة من أجل دعم وتشجيع القطاع الخاص ، وتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وكذلك زيادة استخراج وتصدير النفط والغاز ، والاعتماد على المنتج المحلي والتقليل من الاستيرادات .

Abstract

Iraq is one of the countries exporting crude oil, since oil Revenues is the only main financier of the general budget of the state, And these revenues depend on the Iraqi government to fund various Economic sectors. Therefore, the drop in oil prices have a significant Negative impact on the oil-producing countries in particular. As most oil-Producing countries are developing countries, which is totally dependent On oil as a major source of its economy and the preparation of its General budget, as is the case of Iraq today, which is characterized by its Economy rentier economy (one-sided). And who was unable to seize the Opportunity and increase production capacity during the period of the Rise of prices to achieve an exceptional return under these big Challenges and the grave dangers. As the crumbling of the Iraqi Economy, and the increase in government spending is consumer Product, wasted money and inflation, and backwardness in the field of Agriculture and industry, and a failure in most of the economic and Social fields in light of this imminent danger of a decline in world oil Prices . And it require specialists and researchers Iraqis in the field of Economy measures and procedures of this deterioration of the spectrum By following actions: developing appropriate economic plans in order to Support and encourage the private sector and encourage investment in Various economic sectors, as well as increase the extraction and export Of oil and gas, relying on local product and to minimize imports.



المقدمة

إن تخلف قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات واعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي من الاسباب التي أدت إلى التخلف الاقتصادي . لذلك فإن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي ، هو الهبوط المفاجئ والمستمر لاسعار النفط في السوق العالمي. يضاف اليها اسباب ومتطلبات اخرى منها الحرب على الارهاب والتصرف باموال العراق بدون تخطيط مالي واقتصادي سليم . وهناك مخاوف متزايدة من انخفاض اكبر في اسعار النفط في ضوء وفرة المعروض وتراجع الطلب العالمي على النفط ، بسبب زيادة المخزون النفطي الامريكي ، وعدم قبول الدول المنتجة للنفط من تخفيض إنتاجها من النفط ومنها السعودية والتي تعتبر أكبر المنتجين للنفط في العالم . وعليه فإن تخلص الاقتصاد العراقي من بنيته الاحادية الجانب القائمة على الاعتماد على الربيع النفطي ، وذلك من خلال تنوع القطاعات الاقتصادية للمساهمة في انتاج الناتج المحلي الاجمالي، والتأمين الدائم لمصادر تمويل الميزانية العامة للدولة من خارج القطاع النفطي ، عن طريق تفعيل وتنشيط القطاعات الانتاجية، وفي مقدمتها الصناعة والزراعة والتشييد والسياحة والنقل وغيرها، والاهتمام بالبنى التحتية واعتماد على التكنولوجيا الحديثة ، وكذلك تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي لمختلف القطاعات الاقتصادية . والاستغلال الصحيح للموارد البشرية والطبيعية وهذا يعد من المقومات الرئيسية في النهوض بالاقتصادي العراقي من أجل تقليل الاعتماد على النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة ، وعدم تأثر الاقتصاد العراقي بتقلبات الاسعار النفطية في المستقبل القريب والبعيد .

مشكلة البحث

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة ، إذ تصل نسبة التمويل إلى (98%) من هذه العوائد . لذلك فإن مشكلة البحث هي الوقوف على التعامل مع المستجدات الجديدة في انخفاض أسعار النفط ومواجهة هذا الانخفاض من خلال عدم الاعتماد على قطاع واحد ، ومن غير الممكن الاعتماد على هذا القطاع في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وتمويل الميزانية العامة للدولة .

فرضية البحث

أستند البحث إلى فرضية مفادها ، إن انخفاض اسعار النفط العالمية سوف يؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي بصورة عامة . وهذا مايجعل من الخبراء بذل الجهود من أجل التقليل من الاعتماد الاقتصادي العراقي على العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة واعادة هيكلة مختلف القطاعات الاقتصادية ، ومنها القطاع الزراعي والصناعي . .

أهمية البحث

يلعب القطاع النفطي العراقي دوراً أساسياً في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وتمويل الميزانية العامة للدولة العراقية ، عن طريق تصدير النفط الخام والذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي . لذلك فإن أهمية البحث تأتي من خلال الوقوف على التحديات التي تواجه هذا الاقتصاد نتيجة الانخفاض المستمر في اسعار النفط العالمي .



أهداف البحث

إن من أهداف البحث والذي تبين من خلال إنخفاض الاسعار النفطية الاسعار النفطية العالمية ، وماهي تداعياتها على الاقتصاد العراقي ، ومعرفة المعالجات العاجلة في مواجهة هذا الانخفاض ، ويهدف البحث كذلك إلى التعريف القطاعات الساندة للقطاع النفطي من أجل مواجهة هذه الازمة الخائفة للاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث

يعتمد البحث على الهيكلية التي تتضمن أسباب انخفاض اسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي ، وعليه فإن البحث يعتمد على النقاط التالية :

المبحث الاول : - أسباب إنهيار أسعار النفط العالمية .

1 - إنخفاض الطلب العالمي على النفط .

2 - ارتفاع حجم الخزين الاستراتيجي الامريكي من النفط الخام .

3 - تخمة الأسواق العالمية من النفط .

4 - الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية .

5 - منظمة الاوبك ودورها في أسعار النفط .

6 - موقف السعودية من تدهور أسعار النفط .

المبحث الثاني : - تداعيات انخفاض اسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي .

أ - عجز الموازنة (نفقات - إيرادات) .

ب - سعر الصرف .

ج - الناتج المحلي الاجمالي .

د - سبل مواجهة هبوط اسعار النفط العالمية .

الاستنتاجات والتوصيات

الهوامش والمصادر



المبحث الاول - أسباب إنهيار أسعار النفط العالمية

يتأثر النشاط الاقتصادي صعوداً وهبوطاً بعوامل لا حصر لها ، كالاتزامات الاقتصادية والمالية ومنها إنخفاض أسعار النفط والتي تؤثر بشكل مباشر على الدول المنتجة للنفط . وهذه الاسباب تعد أسباب خارجية ، فهي أما أن تكون أسباب سياسية أو طبيعية أو اجتماعية وأبرزها الصرعات القائمة في دول الشرق الاوسط وخاص في الدول النفطية من أجل السيطرة على منابع النفط الرئيسية في العالم ومنها دول الخليج العربي . فالنفط هو المحرك الاساسي في قيام الصرعات والاتزامات الدولية وأصبح أحد المقومات الاساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية والاهداف العسكرية . وهناك علاقة وثيقة بين النفط والصرعات السياسية التي تحدث في مختلف الدول المتقدمة والنامية . أو إن انخفاض اسعار النفط لها آثار سلبية كبيرة على اقتصادات الدول المنتجة للنفط .

لذلك يعتمد استهلاك أي دولة ما من المشتقات إلى حد كبير على عدة عوامل اقتصادية ، في مقدمتها الأنشطة الاقتصادية كالصناعة والزراعة والتجارة وغيرها من الأنشطة وكثافة الاستهلاك من السلع والخدمات والنمو السكاني وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين وعند اكتشاف النفط بواسطة شركات النفط العالمية حدث تحول كبير في البنيان الاقتصادي للدول النفطية ، وتحول من اقتصاد محلي إلى اقتصاد متطور مرتبط بأقتصادات الدول الصناعية ، ويتطور قطاع النفط حصلت تغييرات كبيرة كالزيادة في الدخل القومي ودخول أنشطة متنوعة ومختلفة وعلى درجة كبيرة من الأهمية إلى المجال الاقتصادي ومنها صناعة تكرير النفط التي اتخذت عدة اساليب للنهوض بها لتتمكن من تلبية الاحتياجات المحلية من المشتقات النفطية مع إمكانية تصدير الفائض إلى الاسواق الخارجية ومحاولة تقليل الآثار السلبية الضارة لهذه الصناعة على البيئة . (1) . وسوف نتطرق إلى أهم الاسباب التي أدت إلى انخفاض الاسعار العالمية للنفط وكما يلي :

1- انخفاض الطلب العالمي على النفط : - يعد النفط الخام عصب الحياة الاقتصادية للعالم المعاصر نظراً لما يتمتع به من خصائص مهمة من حيث ارتفاع معاملته الحراري وسهولة نقله وانخفاض تكاليف انتاجه مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى ، الامر الذي جعله يتبوأ المرتبة الاولى من بين المصادر الأخرى للطاقة بأهمية نسبية تتجاوز (35 %) من أجمالي الطاقة المستهلكة عالمياً (2) . لذلك فإن النفط يعد من السلع الاستراتيجية والاولى من حيث الترتيب في توليدها للطاقة ، وإن الطلب عليه هو مشتق إلى حد ما من الطلب النهائي ، وذلك لان الطاقة لا تطلب بذاتها ، إذ إنها تكون مترافقة مع مدخلات أخرى لانتاج سلعة تفيد المستهلك. وعندما يجري الحديث عن النفط في اقتصاديات دول الخليج العربي ، نرى بأن النفط يحتل المركز البؤري في اقتصاد هذه الدول بوصفه مصدراً رئيسياً للدخل فيها ، وإن هذا الوضع ينطبق على بعض الدول في مناطق أخرى من العالم ، مكنتها ميزتها النسبية من حيث امتلاكها لاحتياطيات معينة من النفط أن تؤسس تجمعاً عرف فيما بعد بمنطقة أوبك (3) .

وقد فشل أعضاء دول أوبك على الاتفاق ، الذي حدث في فيينا في 27 نوفمبر من العام 2014 ، على خفض إنتاجهم من النفط أدى لانخفاض كبير في سعر البرميل الواحد ، وذلك نظراً لزيادة العرض مقابل الطلب ، كما أن ما أعلنته أمريكا عن ازدياد إنتاجها من النفط الصخري ، أدى



لزيادة الضغط على أسعار النفط مما دفعها للانخفاض . هذا بالإضافة إلى تأثيرها أوردته بعض التقارير الأخبارية عن أن الولايات المتحدة الأمريكية على وشك الحصول على اكتفائها الذاتي ، مما يعني انخفاضاً مستقبلياً في طلبها على النفط المستورد ، مما سيؤدي بالضرورة لزيادة في العرض الذي يؤدي بطبيعة الحال لانخفاض الأسعار . لكن الأسباب الآتية الذكر ليست الأسباب الوحيدة المؤثرة على كمية المعروض في السوق بل هناك أسباب أخرى ،مثل رفع الدعم عن المحروقات في بعض الدول مثل ماليزيا ومصر على سبيل المثال،مما أدى لتراجع استهلاك المحروقات في تلك الدول ،مما يعني وجود فائض كبير في أسواقها ليس للاقتصاد الماليزي ولا المصري الأثر الكبيرعلى الإقتصاد العالمي ، لكن القصد من ذكر هاتين الدولتين هو التمثيل لما قد يحدث في حالة ما إنطبقت دول أخرى مالوحت به من سياسة رفع الدعم عن المحروقات كالكويت ،السودان والأردن وغيرها ، إذ أن رفع الدعم سيؤدي لتراجع استهلاك المحروق ،مما يعني زيادة في المعروض النفطي (4) .

لكن قانون العرض والطلب ليس السبب الوحيد لانخفاض سعر النفط ، إذ قد يكون ارتفاع سعرالدولار أحد أسباب انخفاض سعر النفط . ولكن كيف يكون ارتفاع الدولار سبباً في انخفاض سعرالنفط ؟ والسبب في ذلك إن هناك سلعاً دولية مسعرة بالدولار حصراً أي أنها تباع وتشتري بالدولار فقط كالنفط مثلا . مما يعني أنه في حالة ارتفاع الدولار مقابل العملات الأخرى فإن أمر يكاد قادراً على استيراد النفط بسعرٍ بخس جداً ، بينما تعاني الدول الأخرى من ارتفاع سعرالنفط بالنسبة لها ، وذلك بسبب انخفاض قيمة عملتها مقابل الدولار . ومثال على ذلك إن هناك دولة تستورد جميع استهلاكها البترولي من الخارج كاليابان . ففي السنوات من (2011 إلى 2013) كان متوسط سعر صرف الدولار بالنسبة للين يساوي (85.7) ينا بينما كان متوسط سعرالنفط في تلك الفترة (110.4) دولار للبرميل الواحد ، مما يعني أن سعرالبرميل الواحد بالين الياباني كان يساوي (9461) يناً ، لكن عندما ارتفع سعر صرف الدولارمقابل الين في عام 2014 إلى 107 ين ، وانخفض سعر البترول من (110.4 إلى 97.6) دولار عندها أصبح سعر برميل النفط الواحد يساوي (10443.2) ينا . أي أن اليابان أصبحت تدفع سعراً أعلى لبرميل النفط الواحد من (9461 إلى 10443.2) ين . وهذا يوضح إن ارتفاع سعرالنفط بالنسبة لليابان والدول المماثلة لها ، يعني بالضرورة انخفاضاً في كمية استيرادها ، مما يعني ازدياد المعروض في الأسواق وانخفاض الأسعار أكثر فأكثر(5).

2- ارتفاع حجم الخزين الاستراتيجي الامريكي من النفط الخام : إن استقرار المصالح الامريكية والغربية تعتمد على أولوياتها واستراتيجياتها المعتمدة على الدول النفطية .

إذ إن النفط يعد أكثر السلع تداولاً في العالم أجمع . حيث كانت أسعار النفط الخام قد إستقرت لفترة (96) دولاراً للبرميل في قصيرة من الزمن فوق مستوى قبل ان تتراجع مرة أخرى الى (85) دولار للبرميل . وقد يتوقع المراقبون انخفاض مستمر في أسعار النفط فان العالم منقسم حول النتائج المترتبة على بلوغ أسعار النفط المرتبة المتدنية ، وعلى الرغم من إن النفط أكثر مصادر الطاقة أهمية ، لذلك فقد كان هناك أسباب لارتفاع اسعار النفط في الفترة السابق تشمل هبوط الاحتياطيّات النفطية الامريكية والتوتر الجيوسياسي في منطقة الشرق الاوسط و تاخر إحلال السلام في



العراق و التوتر القائم بين أمريكا وإيران و اخيراً القتال الدائر بين تركيا والاكرد ، ظلت تدعم في اوقات عديدة خلال السبع سنوات الاخيرة ، الارتفاع المتصاعد في أسعار النفط (6) .

أما الارتفاع المتسارع في المخزون الأمريكي غير المتوقع من النفط أدى إلى الانخفاض المستمر في أسعار النفط ، وقد ارتفع المخزون بأكثر قليلاً مما هو متوقع خلال الفترة القريبة الماضية ، وهذا يظهر استمرار الضعف عموماً في الطلب المحلي على النفط. وقد ارتفع المخزون الأمريكي بحوالي (2,8) مليون برميل بداية عام 2015 ، وتبع هذا الارتفاع ارتفاعاً آخر مقداره (3,4) مليون برميل في نفس العام. وقد كانت التوقعات تشير إلى احتمال ارتفاع مقداره (2,5) مليون برميل. تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المخزون الأمريكي هو السادس على التوالي ، مما يشير إلى تراكم في المخزون الأمريكي من النفط . لم يتأثر سعر النفط كثيراً، لكنه على مدى القصير شهد بعض الانخفاض . وقد تداول سعر برميل النفط اليوم مع ميل هابط بعد ملاسته الأعلى عند سعر (48,26) دولار، ليتداول في هذه اللحظات عند مستويات حول (47,40 - 47,50) واكتفى في الأدنى عند سعر (20 , 47) دولار للبرميل الواحد (7).

3- تخمة الأسواق العالمية من النفط : - إن الدول النفطية التي تعتمد في تمويل ميزانياتها وتغطية نفقاتها ترفض خفض إنتاجها من النفط ، ومنها السعودية والتي تعد أكبر المنتجين في منظمة أوبك للنفط . وقد أعلنت وكالة الطاقة الدولية إن أسواق النفط العالمية ستظل تعاني من تخمة المعروض حتى نهاية 2016 على الأقل في ظل تباطؤ نمو الطلب وزيادة إنتاج أوبك مما سيضع أسعار النفط تحت ضغط إضافي. وقالت الوكالة التي تقدم المشورة إلى الدول المتقدمة بشأن سياسات الطاقة إن تخمة المعروض النفطي العالمي ستتفاقم في غضون الأشهر القادمة بسبب الإمدادات الإضافية من إيران عند رفع العقوبات الغربية المفروضة عليها والتي ستدفع بمزيد من النفط في المخزون. لكنها أضافت أن وتيرة التخزين ستتباطأ في العام القادم وأن من المستبعد أن تنفذ طاقة التخزين العالمية. وقد أكدت الوكالة في تقريرها الشهري إن أسواق النفط العالمية ستظل متخمة بالمعروض حتى أواخر 2016 على الأقل. وقالت بنوك مثل جولدمان ساكس إن أسعار النفط قد تهبط إلى ما يصل إلى (20) دولارا للبرميل مع نفاذ السعة التخزينية في العالم لتخزين النفط الفائض عن الحاجة (8) .

وقالت الوكالة أيضاً إن دخول النفط الإيراني الإضافي إلى السوق من المتوقع تضخم المخزونات بمقدار (300) مليون برميل. وقد تكون المخاوف من الوصول إلى حدود السعة التخزينية للدول المستوددة تبدو مبالغاً فيها. وأضافت الكثير من النفط الفائض ستستوعبه إضافات جديدة للسعة التخزينية تصل إلى (230) مليون برميل في حين أن أماكن التخزين الأمريكية ممتلئة بنسبة (70 %) فقط ، مع استمرار نمو المخزونات في 2016 ستظل هناك كميات كبيرة من النفط تضغط على السوق. ومن المرجح أن يتباطأ نمو الطلب إلى (1,23) مليون برميل يوميا في 2016 من أعلى مستوى له في خمس سنوات والذي بلغ (1,79) مليون برميل يوميا في 2015 مع بدء تلاشي الدعم من الهبوط الشديد في أسعار النفط . وقالت الوكالة إن المؤشرات الأولى على التباطؤ بدأت تظهر للربع الأخير من 2015 تراجع



النمو إلى (1,3) مليون برميل يوميا على أساس سنوي من الذروة التي بلغها في الربع الثالث (2, 2) مليون برميل يوميا (9) .

4- الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية : - منذ زمن سحيق والمجتمعات البشرية تتنافس على الهيمنة على الأشكال المختلفة من الموارد وهذا التنافس يقود الأفراد والجماعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية إلى الصراعات . و بإمكان المرء القول أن الصراع شئ متأصل وملازم في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبشرية ويمكن اعتباره كذلك بأنه أداة باعثه أو حافزة للتغيير والتنمية (10) .

وقد شهد المجتمع الصناعي الحديث نمواً سريعاً في أهمية النفط مع انتشار السيارات في بدايات القرن العشرين. لكن نقطة التحول الرئيسية في أهمية النفط كانت الحرب العالمية الأولى. وعن طريق تحول البحرية الأمريكية من الفحم للبتروكيميا أعطى ونستون تشرشل وزير البحرية البريطاني، لبريطانيا وحلفائها ميزة خطيرة على أعدائهم. وبعد انتصار الحلفاء صرح لورد كورزون، وزير الخارجية البريطاني قائلاً: لقد طفا الحلفاء للنصر على موجة من النفط . وقد كان تنوع مصادر النفط الهدف الأول للولايات المتحدة التي اتجهت لمناطق أخرى غير الخليج العربي ، من أفريقيا الى البحر الشمالي في كندا لتنوع مصادر النفط الذي تستورده. وبحسابات أمريكا فإن هذا التنوع لن يحميها فقط ولو لبعض الوقت من أي قلق قد يأتي من الخليج ولكنه سيقبل أيضا من حصة الأوبك في السوق العالمية ، وبالتالي يضعف من نفوذها على مصادر النفط وعلى الأسعار وهو هدف لا يقل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة ، ورغبة في إعادة احتواء التوتر الحادث في منطقة الخليج بإعادة تحديد أدوار وتطلعات كل من إيران والعراق والسعودية ، وتهذيب مواقف منظمة الأوبك لما كانت عليه قبل فترة السبعينيات. بدأت أمريكا في تنفيذ خططها مدعومة بحملتها الإعلامية التي استخدمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر كمبرر لما تتوى تنفيذه وبعد غزوها لأفغانستان أصبحت العراق هي المحور التكتيكي لأمريكا الذي يمكنها من السيطرة على واحد من أكبر وأرخص مصادر النفط . وبالتالي يسهل إضعاف منظمة الأوبك وامتلاك اليد الطولى التي تمكنها في إذعان كل من السعودية وإيران وترويض كل المنافسين سياسيا أو اقتصاديا لواشنطن (11) .

ويغزو العراق لن تضمن أمريكا فقط السيطرة على العراق ولكنها أيضا بتحقيق استراتيجيتها في تخفيض أسعار النفط سوف تضع الاقتصاد الإيراني في مأزق نظرا لاعتماده على صناعة النفط، بالإضافة إلى امتلاكها أداة مفيدة تمكنها من التعامل مع دول منافسة أخرى مثل الصين ، وإعاقة محاولات روسيا لتوسيع خططها في تنمية النفط . وبذلك تتحقق مقولة الكاتب الأسباني بييب إسكوبار الذي يرى أن تأمين احتياجاتها من النفط والغاز ليس الهدف النهائي لأمريكا، ولكن السيطرة على مصادر الطاقة اللازمة لمنافستها في أوروبا واليابان والصين، وبقية الدول التي تطمح في مزيد من الاستقلالية (12) .

وعليه فإن الصراعات والحروب تأتي بالدرجة الأولى من أجل الحصول على الموارد الطبيعية للدول ومنها النفط الذي يعتبر مصدرا لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع النفطية بأشكالها المختلفة . فالقيمة المضافة النفطية، تكون عالية وإن تباينت في ذلك من مرحلة إنتاجية إلى أخرى فتكون القيمة المضافة في مرحلة



السلعة خامة ومنخفضة محدودة مقارنة بارتفاعها في حالة قيمة السلعة المصنعة كمنتجات نفطية أو بصورة أكبر من ذلك في حالة المنتجات البتروكيمياوية . فمثلاً بلغ متوسط سعر السلعة النفطية خاماً في سنة 2009 حوالي (61) دولار للبرميل ، أما سعر السلعة كمنتجات نفطية أو بتروكيمياوية فقد بلغ حوالي (82) دولار للبرميل ، اي قيمته مصنعاً تفوق دوماً السلعة الاولية بصورة مادة خام . لذلك فإن الجانب المالي للنفط فيما يتحصل عليه من ايرادات مالية نفطية بصورها ونوعها المختلفة سواء أكانت بصورة مباشرة للدول المنتجة والمصدرة له ، أو الدول المستوردة والمستهلكه للسلعة النفطية . وهذا يجسد لنا الدول المالي للنفط بصورة اوضح وأكبر في اقتصاديات الدول النفطية المنتجة والمصدرة له . إذ أن اقتصاد هذه الدول يرتكز بصورة رئيسية وأولية على النفط سواء أكان ذلك في الانتاج والدخل القومي او في عملية التراكم الراسمالي أو عملية تمويل الخطط الاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للدولة . وبما ان للنفط دور مؤثر وفعال في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري وسواء كان على النطاق الدولي أو المحلي . فالسلعة النفطية بصورتها خاماً أو كمنتجات نفطية سيتم تبادلها وتحركها على جميع مناطق العالم (13) .

5- منظمة أوبك ودورها في اسعار النفط : - لقد تأسست منظمة أوبك في بغداد خلال الفترة (10-14) سبتمبر 1960 باتفاق الخمسة الدول الاساسية المنتجة للنفط : - هي السعودية ، ايران ، العراق ، الكويت ، قنيزويلا ، في اجتماع بالعاصمة العراقية بغداد ، وبذلك اصبحت أوبك اهم منظمة انشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها . وتتخذ المنظمة من فينا عاصمة النمسا مقراً لها ، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق تكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى . ومن الاهداف الرئيسية للمنظمة المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تتضمن (14) : -

أ - تحقيق استقرار الاسعار في الاسواق العالمية وتجنب التقلبات الضارة في ايرادات النفط .

ب - المشاركة في وضع السياسات الانتاجية والتي تتضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة .

ج - تحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية .

ومن خصائص منظمة اوبك تتمحور في النقاط التالية : -

- انها منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية .
 - قصر حق العضوية عملياً على الدول النامية .
 - تعتبر الامور السياسية رسمياً خارج نطاق المنظمة .
 - لدى الاوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعاً لقياس متوسط سعر البرميل .
- وفي الوقت الراهن انخفضت اسعار النفط بمقدار النصف في الربع الاخير من عام 2014 ، وبعد مرور اقل من شهر في 2015 انخفضت (9 %) اخرى . وهبط سعر خام نفط برنت دون (50) دولار للبرميل في كانون الثاني 2015 للمرة الاولى منذ ايار 2009 . ومع انه انتعش قليلاً بعد ذلك ، فإن المؤشرات تنبئ بأن الاسعار لن تعود للصعود في أي وقت قريب . وشدة الهبوط في اسعار النفط لم يسبق لها مثيل تقريباً ، إذ لم يكن أشد منها سوى انهيار عام 2008 حينما هوت الاسعار من (148 إلى 40) دولار للبرميل . ويعزى انهيار اسعار النفط إلى ثلاثة اسباب . ففي جانب العرض ، حدثت زيادة



في الانتاج الامريكى من النفط الصخري ، وتحول في سياسة منظمة أوبك من أستهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق . وفي جانب الطلب تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعا بسبب ببطء النمو الاقتصادي العالمي . وخلافاً لانهايار اسعار النفط في عام 2008 الذي كان نتيجة لعوامل الطلب، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دوراً مهماً في سوق النفط في الوقت الحالي على وجه الاجمالي ، أدى هبوط أسعار النفط بالفعل إلى تراجع معدلات التضخم على مستوى العالم ، وقد يحفز انتعاش للاقتصاد العالمي (15) .

وقد تعددت التقارير في الآونة الأخيرة التي تشير إلى خلافات بين بلدان منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط "أوبك"، حيث فشلت دول المنظمة إلى الآن في انتهاج سياسة موحدة تعمد إلى تخفيض الإنتاج من أجل مواجهة انخفاض الأسعار، فرغم انخفاض الأسعار قامت المملكة العربية السعودية المصدر الأول للنفط عالمياً بزيادة إمداداتها للنفط في سبتمبر الماضي بواقع (50) ألف برميل يومياً لتصل إلى (9,73) مليون برميل يومياً وبحسب التقارير فإن الرياض ترغب في الحفاظ على حصتها في السوق الآسيوي إذا قامت شركة أرامك" بخفض أسعارها الرسمية للشهر الرابع على التوالي .ووفقاً لتصريحات المسؤولين السعوديين فإن بلادهم على استعداد لتحمل انخفاض أسعار النفط إلى مستوى (80) دولار للبرميل دون خفض الإنتاج ، تبدو الكويت تنتهج السياسة ذاتها ، الأمر الذي ينم عن تواصل سياسة حرق الأسعار بين دول المنظمة حيث ترغب كل دولة في الحفاظ على حصتها السوقية في ظل انخفاض الطلب العالمي، وينتظر أن يجتمع الدول الأعضاء للمنظمة اوبك في فيينا وسط توقعات تشير إلى احتمالية فشل المنظمة للوصول إلى قرار بشأن تخفيض الإنتاج (16) .

وعندما أنخفضت اسعار النفط بحوالي (55 %) في سبتمبر 2014 . وفي اواخر نوفمبر قررت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) عدم خفض إنتاجها . أما السيناريو الاساسي من تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي ، والذي يتوقع ارتفاع تدريجي في اسعار النفط العالمية ليصل إلى (72) دولار للبرميل بحلول عام 2019 ، وبأنخفاض قدره (23 %) إذ من المتوقع في هذا التقرير الصادر من صندوق النقد الدولي تعافي النفط جزئياً على المدى المتوسط نتيجة التراجع المرجح في نمو الاستثمارات والطاقة الانتاجية المستقبلية في القطاع النفطي استجابة لانخفاض اسعار النفط (17) .

6- موقف السعودية من تدهور الاسعار : - يعتبر النفط من أهم العوامل إن لم يكن أهمها على الإطلاق التي عملت وبشكل فعال وحيوي في تدعيم وتعزيز قوة الدولة بالشكل الذي ساهم وساعد في تحقيق مصالحها الوطنية على مختلف المستويات. فالنفط في المملكة العربية السعودية وباعتباره المورد الطبيعي الأهم يعتبر في حد ذاته عنصراً من عناصر القوة، وهو أيضاً يساهم في دعم قوة الدولة من خلال التفاعل مع بقية العناصر الأخرى المحددة لقوة الدولة مثل المساحة الكبيرة التي تتمتع بها المملكة ، إضافة إلى العامل الديني وغيرها من العوامل الأخرى . فالنفط لما له من أهمية خاصة ودور حيوي يتفاعل مع هذه العوامل والعناصر ويؤثر فيها بشكل إيجابي ، بحيث تكون المحصلة النهائية لهذا التأثير وهذا التفاعل دعم قوة الدولة (18) . إن اعتماد السعودية على النفط كمصدر رئيس للإيرادات الحكومية في تمويل موازنتها العامة ، وممول أساسي لخطط التنمية، يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني لأن



أسعار النفط وبالتالي إيراداته، تتحدد عالمياً ولا يمكن أن يرتهن أداء الاقتصاد لعوامل خارجية. وعليه فإن إيرادات المملكة من الصادرات النفطية غير مستقرة إذ أن أداء الاقتصاد عموماً مرهون بأداء القطاع النفطي المتقلب (19). وقد قامت السعودية بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوي خلال (3) شهور متتالية، وباعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية (مؤشر دبيو عمان)، بالإضافة إلى أنها خفضت أسعار النفط الثقيل الذي يتم تصديره إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من (مؤشر أروس) بنسب (10%) حيث أنها زادت من إنتاجها إلى (4.712) ملايين برميل يومياً في سبتمبر الماضي من عام 2014 مقابل (4.547) ملايين من العام نفسه. وعزت السعودية أسباب تخفيض الأسعار حينها إلى أنها تحاول المحافظة على عملائها أو كسب عملاء جدد في السوق النفطية العالمية. ورغم وجود مبررات اقتصادية لسياسة إغراق الأسواق النفطية، إلا أن ذلك لا يفي إن هناك دوافع سياسية راجحة. حيث تشير النتائج الأولية جراء هبوط الأسعار بأنها تصب في مصلحة السعودية والولايات المتحدة ضد خصومهم السياسيين وأن ذلك عائد لتفاهات بين الطرفين على خلفيات عدة، مما يعزز حسابات سياسة تخفيض سعر النفط، وهي حسابات قائمة على اعتبارات جيوسياسية متعلقة بطبيعة التحولات في الدول العربية (20).

المبحث الثاني - تداعيات انخفاض اسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراق

إن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر الانخفاض المستمر في اسعار النفط العالمية، إذ يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية والذي يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة. لذلك فإن قطاع استخراج وتصدير النفط ساهم بنسبة (44%) في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة (93%) من إجمالي الصادرات. وكذلك انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (28,6%) للأنشطة السلعية و (38%) للأنشطة التوزيعية و (33,4%) للأنشطة الخدمية للمدة 2004-2008 وهذه النسبة تفسر حاجة العراق إلى زيادة استيراداته لتغطية الطلب المحلي المتزايد على أثر تزايد حجم النفقات التشغيلية في الموازنة المحلية، أما الدور المحدد للقطاع الخاص في العملية التنموية بدلالة انخفاض نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب المحلي وتمويل الاستثمارات، مما جعله قطاعاً غير مرن لا يمكنه الاستجابة السريعة للتغيرات المستهدفة في خطة التنمية الاقتصادية، ما لم يتم تهيئة بيئة أعمال مناسبة وجاذبة تمكنه من أن يكون قطاعاً تنافسياً وتفاعلياً (21).

وتواجه الصناعة النفطية في العراق تحديات متعددة ندرجها كما يلي :-

1. عمليات التهريب للنفط والمشتقات النفطية وبما فيها المشتقات المستوردة.
2. استيراد العراق للمشتقات النفطية والتي تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنوياً.
3. ضعف الاستثمارات المالية في القطاع النفطي.
4. حاجة القطاع النفطي لأكثر من (20) مليار دولار لإعادة اعمار المنشآت النفطية ورفع الطاقات الانتاجية والتصديرية.



5. عمليات التخريب والهجمات الارهابية التي تتعرض لها خطوط نقل النفط بين العراق والعالم.
6. التنقيب والاستكشافات النفطية بحاجة الى عملية نهوض كبيرة، كونها تعتمد على الاساليب القديمة.
7. المنافذ المائية : - والتي يتمتع بها العراق وقد تعرضت للضرر من جراء الحرب الامريكية (الاولى والثانية) على العراق ، وفيما بعد من دول الجوار، حيث وكما هو معلوم فإن ميناء (مبارك) الكويتي وبحسب دراسات متخصصة سوف يؤدي الى غلق او (خنق) المنافذ العراقية على الخليج العربي، هذه المنافذ لم تستغل بشكل الأمثل (22).

ويعاني العراق الان من ازمة اقتصادية ومالية خانقة لم يمر بها منذ تسعينات القرن الماضي عندما فرض الحصار الاقتصادي على العراق بقرار مجلس الامن (661) واستمر عدة سنوات . والمعروف ان الاسباب الاساسية للازمة الاقتصادية الحالية هو الهبوط المفاجئ والمستمر لاسعار النفط في السوق العالمية ومتطلبات الحرب على الارهاب يضاف اليها اسباب اخرى معروفة ايضا ابرزها سوء ادارة المال العام وعدم اقرار الموازنة العامة لعام 2014 والتصرف باموال العراق بدون تخطيط اقتصادي ومالي سليم . وبالرغم من الاشارات والتقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بان العراق وبعض الدول المنتجة للنفط سوف تفلس بعد خمسة سنوات . الا ان الرد الاقتصادي العراقي من الدراسة والخلفيات بان الامكانيات والعوامل المتوفرة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي والاصلاح الهيكلي المتوازن والمتنوع للاقتصاد سوف يتمكن العراق من تجاوز الاختلالات والانحرافات في الهيكل الاقتصادي والضعف في الاداء وبشكل خاص ما يتعلق بضعف التنسيق وارتباك الرؤية بين السياستين المالية والنقدية مع الاخذ بنظر الاعتبار التأثيرات الاقتصادية للموازنة العامة المقترحة لعام 2016 استناداً الى المؤشرات والبيانات المعتمدة في اعدادها فيما يخص الايرادات والنفقات والعجز المتحقق واعتماد سعر (45) دولار للبرميل كاساس احتساب الموارد وتوقع تصدير بحدود (3,6) مليون برميل يومياً (23) .

أ - عجز الموازنة (ايرادات - نفقات) : - للموازنة العامة أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية . وبعبارة اخرى فإن الموازنة العامة للدولة لها دلالة سياسية واقتصادية واجتماعية ، إذ يمكن الكشف عن مختلف اغراض الدولة عن طريق ارقام الايرادات العامة ، والنفقات العامة التي تجمعها وثيقة واحدة هي الموازنة العامة للدولة (24) .

إن الاعتماد الدول الصناعية المتقدمة على المالية العامة في علاج مشكلة الدورة الاقتصادية (مشكلات الكساد والرخاء) ، فقد كانت في الدول النامية ذات طابع مختلف ، لأنها استهدفت الارتفاع بمستوى معيشة الناس وتحقيق مهمة التنمية الاقتصادية . وقد قام هذا الاعتماد على دعمتين اساسيتين هما : - نمو الانفاق العام من جهة ، ونمو الايرادات من جهة اخرى ، مما ادى إلى بروز العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب نمو الانفاق العام بمعدلات اكبر من معدلات الايرادات العامة (25) . وهذا ماينطبق على الاقتصاد العراقي وعلى الموازنة العامة للدولة العراقية في الوقت الراهن ، والذي يشهد فيه العراق مختلف التحديات الاقتصادية من خلال الانخفاض المتسارع في اسعار النفط العالمية والتي يعتمد عليها العراق بصورة رئيسية لتمويل الموازنة العامة ، وكذلك الاجتماعية كإنخفاض المستوى التعليمي والتلوث البيئي وزيادة الامراض ، واهم هذه التحديات مايمر به العراق من عدم الاستقرار الامني



. وهذا ما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العراقية في عام 2014 - 2015 . لذلك فسوف نوجز جزء من تفاصيل الموازنة العامة في العراق لعام 2015 وما مقدار اجمالي العجز المخطط وما هو العجز المتبقي وكما يلي :

أولاً : - الإيرادات العامة

أ- تقدر إيرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية /2015 بمبلغ قدره (94048364139) ألف دينار (اربعة وتسعون الف واربع وثمانون مليار) .
ب- احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على اساس معدل سعر قدره (56) دولارا للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (3300000) برميل يوميا (ثلاثة ملايين وثلاثمائة الف برميل يوميا) بضمنها (250000) برميل يوميا (مئتان وخمسون الف برميل يوميا) عن كميات النفط الخام المنتج في اقليم كردستان و (300000) برميل (ثلاثمائة الف برميل يوميا) عن كميات النفط الخام المنتج عن طريق محافظة كركوك وتقيد جميع الإيرادات المتحققة فعلاً إيراداً نهائياً لحساب الخزينة العامة للدولة⁽²⁶⁾ .

ثانياً : - النفقات العامة :- يخصص مبلغ مقداره (119585322783) ألف دينار (مائة وتسعة عشر ألف وخمسمائة وخمسة وثمانون مليار وثلاثمائة واثنان وعشرون مليون وسبعمائة وثلاثة وثمانون ألف دينار) لنفقات السنة المالية 2015 توزع النفقات حسب الوزارات . ثالثاً : - العجز :- بلغ اجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2015 (25401235783) ألف دينار (خمسة وعشرون ألف واربعمائة وواحد مليار ومئتان وخمسة وثلاثون مليون سبعمائة وثلاثة وثمانون ألف دينار) . ويغطي هذا العجز من الاقتراض الداخلي والخارجي ومن المبالغ النقد المدور في حساب وزارة المالية الاتحادية ونسبة من الوفرة المتوقع من زيادة اسعار بيع النفط الخام المصدر أو زيادة صادرات الخام⁽²⁷⁾ . وحسب التفاصيل المبينة في الجدول (1) :

جدول رقم (1) توزيع الإيرادات والنفقات والعجز لموازنة العراق لعام 2015 - 2016

ت	المفردات	المبالغ (ألف دينار) 2015	المبالغ (ألف دينار) 2016
1	أجمالي الإيرادات	94048364139	81,700,803,138
	الإيرادات النفطية	78649032000	69,773,400,000
	الإيرادات غير النفطية	15399332139	11,927,403,138
2	أجمالي النفقات	119585322783	105,895,722,619
	النفقات الجارية	77594108713	80,149,411,081
	النفقات الاستثمارية	41991214070	25,746,311,538
3	أجمالي العجز المخطط	25401235783	24,194,919,481
4	يطرح مبلغ الادخار الوطني لموظفي الدولة	2000000000	
5	العجز المتبقي	2340123783	
6	تمويل الفجوة المالية		
	من الارصدة المدورة لعام 2014	3000000000	
	حقوق السحب الخاص	2098800000	3,188,518,624
	اصدار سندات خارجية	7000000000	2,360,000,000
	اصدار سندات الدين العام عن طريق الاحتياطي القانوني للمصارف	6000000000	5,000,000,000



5,121,400,857	3000000000	قروض وحوالات خزينة من المصرف العراقي التجاري
7,000,000,000	2000000000	اصدار حوالات خزينة من المصارف الحكومية
590,000,000		قرض البنك الاسلامي للتنمية (مليون دولار)
592,000,000		قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA (مليون دولار)
284,000,000		قرض لدعم الموازنة من الوكالة اليابانية JICA (مليون دولار)
59,000,000		قرض من البنك الدولي

المصدر : مجلس النواب العراقي ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2016 - 2015، ص 6 - 7 .

لذلك فإن انخفاض اسعار النفط المستمر ، ادى إلى كشفت الأرقام الأولية عن عجز كبير في الموازنة العامة يصل إلى (23) ترليون دولار، رغم ضغط النفقات العامة للدولة بشكل كبير. وقد دأبت الحكومة العراقية منذ سنوات على أن يكون الإنفاق الاستثماري وهو ضحية أي هبوط في أسعار النفط ، مما يعني توقف عجلة الإعمار والبناء ، لذلك يتوقع أن يصيب الشلل الاقتصاد العراقي بعد ورود معلومات عن خطة تقشفية يتوقع أن تطال رواتب الموظفين ، إذا ما استمرت أسعار النفط بالهبوط وهذا ماحدث بالفعل ، فضلا على نية الحكومة رفع مستويات الضرائب على عدد من السلع والخدمات وانتهاج فكرة الادخار الإجباري ، أو ما تسميه الحكومة (بالادخار الوطني) لأجل التغلب على مصاعب انحسار الإيرادات النفطية. ولن تتوقف الآثار الاقتصادية والاجتماعية عند هذا الحد، بل ستمتد أيضا لتطال القطاعات الاقتصادية الأخرى . لذا على الحكومة الحالية البحث عن الحلول الكفيلة بإيجاد بدائل للموارد المالية كالاعتماد على الزراعة والصناعة الوطنية وتنشيط قطاعات السياحة والاستثمار، والترشيد في الرواتب الخيالية التي يتقاضها المسؤولين العراقيين (28) .

وقد صوت مجلس النواب العراقي على مشروع الموازنة الاتحادية لعام 2016 البالغة (105 ترليون دينار) أي ما يقارب (90مليار دولار) ، وبعجز بلغ (24 ترليون دينار) أي ما يقارب (20,5مليار دولار) وبسعر برميل مفترض (45) دولارا وبسقف تصدير (3,6) مليون برميل يوميا. وتضمنت فقرات الموازنة التي صوت عليها مجلس النواب فرض (5 %) كضرائب على بيع السيارات ، و (100 %) على المشروبات الكحولية ، و (20 %) على الهاتف النقال (29) . وقد جاء هذا العجز بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية ، واعتماد الاقتصاد العراقي على واردات تصدير النفط لتمويل الموازنة العامة .

ب - سعر الصرف : - إن الانخفاض الدراماتيكي في اسعار النفط العالمية جعل من العراق والذي يعتمد في موازنته بنسب كبيرة على إيرادات النفط أكبر الخاسرين ، فالعراق الذي ظل في آخر الركب نتيجة لعدم جديته في خلق مصادر متنوعة لإيراداته ، فجاءت بذلك موازنة عام 2015 لتعكس حالة من الارتباك والخشية من الآتي في قابل الايام . هذه الخشية مصدرها العجز الكبير الذي تعاني من تلك الموازنة ، هذا العجز الذي عجزت الحكومة عن وصف معالجاته بصورة علمية قائمة على المنطق



الاقتصادي السليم ، فنجد أنه يتم تحديد اساليب تغطية العجز بصورة تفصيلية ، كالاقتراض الداخلي والخارجي او زيادة تصدير النفط أو زيادة سعر برميل النفط المصدر (30) .

وقد تبوأ الدولار الأمريكي مركزا متميزا على الصعيد الدولي كوحدة حسابية ، وسيلة للمبادلات ومخزنا للقيمة بعد الحرب العالمية الثانية ، ولازال لحد الآن يصنف كأهم عملة رغم إنخفاض الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي وتراجعها أمام العملات الأخرى . وهناك عدة عوامل تساعد الدولار على الإستمرار كأهم عملة عالمية منها (31):-

- 1 - الوضع التاريخي للعملة .
 - 2 - أنماط التجارة والمدفوعات العالمية.
 - 3 - تطور أسواق المال في الدولة التي تصدر العملة.
 - 4- الثقة بقيمة العملة.
- أما إستخدام الأورو في المبادلات الدولية فيعتمد على أمور عديدة منها:-
- 1 - درجة إستقرار العملة الجديدة.
 - 2 - وزن الإتحاد النقدي وعملة الجديدة في التجارة الدولية.
 - 3 - تفضيلات المصدرين والمستوردين.

ومن الأمور الرئيسية مستقبلاً بداية العمل بالأورو بدل الدولار في المبادلات النفطية كوحدة حسابية ووسيلة للمدفوعات . فقد كان النفط منذ إكتشافه يسعر وتسوى مدفوعاته بالدولار ، لأن مركز ثقله وتجارته كان في الولايات المتحدة ومن قبل شركات أمريكية ، وقد إستمر هذا الوضع إلى غاية 1971 . وقد قامت الدول المنتجة بالتفاوض مع الشركات النفطية لتعويضها عن انخفاض صرف الدولار . وخلال فترة نظام الاسعار الثابتة وقوة OPEP ليتمكن موضوع إختيار تقييم سعرالنفط ووسيلة الدفع ذات أهمية ، فالدولار كان عملة التداول النفطي والعملة الأكثر قبولا إلا أنه بعد إنهيار أسعارالنفط سنة 1986 تخلت OPEP على نظام الأسعار الثابتة في منتصف سنة 1987 ، وأبقت على نظام حصص الإنتاج مع ترك أسعار زيوت كل دولة مرنة وتتحدد بالسوق الفورية إذا كانت تتداول في تلك السوق أو تتحدد بمعاملة مرتبطة بزيوت يتم تداولها في الأسواق الرئيسية مثل زيت برنت في أوروبا وزيت غرب تكساس الوسيط WTI في أمريكا الشمالية وزيت ادبي وعمان في شرق آسيا ، يعني أنه في ظل الأسعار المرنة السائد منذ 1987 تتفاعل المؤثرات على الأسعار بما فيها تغيرات أسعار صرف الدولار في السوق وتؤثر على اتجاهه . ومن الناحية النظرية إذا انخفض السعر الحقيقي للبرميل بسبب إنخفاض سعر صرف الدولار إتجاه العملات الأخرى (32) .

أو بسبب التضخم وبإفتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، مستويات ضرائب الاستهلاك على المنتجات ، ظروف العرض فإن الطلب سيزداد في الدول التي ارادت تفعيل عملاتها وهذا قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الفورية الإسمية والعكس صحيح ، أي أن الوحدة الحسابية التي يتم فيها تقييم الأسعار ليست ذات أهمية في نظام الأسعار المرنة حيث أن منظمة OPEP متلقية للسعر ومعادلات أسعارها مرتبطة بزيوت من خارج OPEP تقييم أسعارها في الأسواق الفورية بالدولار . ومن الملاحظ فإن OPEP



هي منظمة تحاول الدفاع عن السعر البترولي ، وعن حصتها في السوق الدولية . وهي منظمة تتدخل على الدوام في سقف الانتاج والتصدير ، والتأثير على الاسعار وهي بذلك هيكل ذو طابع احتكاري (33) . ومن خلال الجدول (2) ، نلاحظ المؤشرات العامة في الاقتصاد العراقي وكما يلي :

جدول رقم (2) مؤشرات عامة عن الاقتصاد العراقي لعام 2014

العاصمة	بغداد
العملة المحلية	دينار = 1000 فلس
سعر صرف العملة المحلية عام 2014	دينار عراقي = 1166 \$ 1
السكان 2014 (ألف نسمة)	36 , 0000
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	196 , 493
قيمة الصادرات النفطية 2014 (مليون دولار)	81 , 740
تاريخ اكتشاف النفط	1909
تاريخ بدء انتاج النفط	1934

المصدر : - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاحصائي السنوي ، 2015 ، ص 4 .

لذلك يوضح الجدول اعلاه ان سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار في أغلب الفترات من عام 2014 فقد بلغ (دينار عراقي = 1166 \$) ، أما نسبة الناتج المحلي من الصادرات النفطية بلغت (42,0 %) . إذ كانت قيمة الصادرات لعام 2014 بلغت (81,740) مليون دولار . وهذا يدل ان الاقتصاد العراقي يعتمد على اليرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة . ومن خلال ما تقدم فإن الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية (احادي الجانب) . وعليه فإن العجز في الموازنة العامة يأتي من خلال انخفاض اسعار النفط وهذا ما يؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية . أما الجدول (3) الاتي والذي يوضح مبيعات الدولار في مزاد العملة ، وقد يكون متذبذب بين الانخفاض والارتفاع وكما يلي :

جدول رقم (3) مبيعات الدولار في مزاد العملة واسعار الصرف

السنة	سعر الصرف دينار لكل دولار واحد		المبيعات مليون دولار	
	سعر الصرف الرسمي (المزاد)	سعر صرف السوق	معدل الفجوة بين سعري الصرف %	المعدل اليومي
2012	1,166	1,232	5,7	204
2013	1,166	1,231	5,6	195
2014	1,166	1,214	4,1	204
كانون ثاني	1,166	1,222	4,8	190
شباط	1,166	1,222	4,8	153
اذار	1,166	1,222	4,8	192
نيسان	1,166	1,218	4,5	202
ايار	1,166	1,221	4,8	203
حزيران	1,166	1,210	3,8	197
تموز	1,166	1,215	4,2	229
اب	1,166	1,213	4,1	234
ايلول	1,166	1,204	3,2	224
تشرين اول	1,166	1,207	3,5	244



4,573	229	2,9	1,200	1,166	تشرين ثاني
4,920	170	3,8	1,206	1,166	كانون اول
---	---	---	---	---	2015
2,828	157	4,7	1,221	1,166	كانون ثاني

المصدر :- علي مرزا ، موازنة 2015 وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة : التبعات المتبعة للتطبيق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . iraqieconomists.ne.www

ومن خلال الجدول (3) أعلاه ، ومنذ 2012 لم يتغير سعر الصرف الرسمي (سعر المزداد) بل استمر عند (1,166) دينار للدولار. أما سعر صرف السوق فلقد زاد على السعر الرسمي خلال الفترة 2010 - 2012 بمعدل بلغ (1 %) أو أقل (نسبة للسعر الرسمي) ولكنه تصاعد بعد ذلك. ولقد بلغ (4,1 %) خلال 2014. وبالرغم من ارتفاع هذا المعدل نسبياً، مقارنة بالدول الأخرى (ذات سعر الصرف الثابت المربوط بالدولار)، غير أن الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق في العراق لا يشير إلى تعويم بقدر ما يشير إلى طبيعة سوق الصرف وبالذات مؤسسية مزاد العملة في توفير الدولار من خلال مصارف مجازة مشاركة في المزاد. ولقد قادت هذه المؤسسة إلى ارتفاع (العمولة الريع) التي تحصل عليها المصارف المشاركة وشركات التحويل المالي والصرافة التي تتعامل معها في توفير الدولار للزبائن (مؤسسات وأفراد) . وينصرف السؤال إلى استخدام تخفيض سعر الصرف كوسيلة أساسية لمعالجة نقص الإيرادات النفطية للميزانية أي معالجة العجز فيها . إن استخدام سعر الصرف كوسيلة أساسية في هذا المجال هو مماثل (وربما أسرع في أثره التضخمي) لسياسة استخدام طبع النقود لتمويل العجز. فكلاهما سياسة قصيرة المدى وتتطوي على أخطار قد تصيب الاستقرار الاقتصادي بشكل جدي. وقبل الاسترسال لنذكر ابتداءً أن التخفيض يؤدي أنيا لزيادة العوائد النفطية مقاسة بالدينار وبنفس نسبة التخفيض. على سبيل المثال فإن رفع قيمة الدولار مقابل الدينار بنسبة (100 %) تخفيض سعر صرف الدينار إلى النصف)، أي جعل الدولار يساوي (2,332) دينار بدلاً من (1,166) دينار سيضاعف العوائد النفطية مقاسة بالدينار. إذ إن ذلك يؤدي إلى تصاعد الكلف للسلع المستوردة وامتداداتها إلى زيادة الكلف المحلية مما يؤدي إلى دخول الاقتصاد بفترة تضخمية في ظل سياسة مالية توسعية (34) .

ج - الناتج المحلي الاجمالي : - إن أكثر التطورات أهمية هو أن اسعار النفط في الاسواق الدولية أنهارت بكل ما تعنيه الكلمة ، ووصلت إلى مستوى أقل من (50) دولار للبرميل (الخام برنت) منخفضة (50 %) في 2014 ، وستكون لانخفاض اسعار النفط آثار وعواقب واسعة على الدول المصدرة والمستوردة للنفط على السواء في منطقة الشرق الاوسط . فالدول المستوردة للنفط ستشهد تحسناً في موازين معاملاتها الجارية من خلال انخفاض فواتير الواردات ، وفي موازين مالياتها العامة بفضل انخفاض تكاليف دعم الوقود (التي يصل بعضها 10 % من اجمالي الناتج المحلي) . وقد تضرر اقتصادات الدول المصدرة للنفط ، إذ يدر النفط أكثر من نصف إيرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها والذي يشكل النفط أكثر من (90 %) من اجمالي الصادرات . وكان الانفاق الحكومي قد شهد تصاعداً مستمراً



، ومن المحتمل أن تسجل عجز في ميزانياتها أو تتقلص الفوائض بدرجة كبيرة . وستتدهور ايضاً موازين معاملاتها الجارية (35) . وهذا ما ينطبق على حالة العراق الاقتصادية وكما في الجدول (4).

جدول رقم (4) التغيير في موازين تجارة النفط والمالية في العراق 2014- كانون الثاني 2015

34 , 894 _	التغيير في الميزان التجاري النفطي (ملايين الدولارات)
14 , 1 _	التغيير في الميزان التجاري النفطي (% من اجمالي الناتج المحلي)
34 , 504 _	تغيير في التوازن المالي (بملايين الدولارات)
14 , 9 _	التغيير في الميزان التجاري النفطي (% من اجمالي الناتج المحلي)

المصدر : - البنك الدولي ، الموجز الفصلي لمنظمة الشرق لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، انخفاض اسعار النفط ، العدد الرابع ، 2015 ، ص 2 .

وفي الجدول (4) نلاحظ إن انخفاض الميزان التجاري النفطي جاء بسبب الانخفاض المتسارع في اسعار السوق النفطية بمقدار النصف في الربع الاخير من عام 2014 . وبعد أقل من شهر عام 2015 انخفضت اسعار النفط بمقدار (9 %) . وهذا مآثر سلباً على الناتج المحلي العراقي ، فقد انخفض الميزان التجاري في نهاية 2014 إلى (34,894_) مليون دولار ، وهذا مآثر على الناتج المحلي والذي بلغ (14,1_ %) . أما في بداية عام 2015 فقد انخفض الميزان التجاري من اجمالي الناتج المحلي العراقي بنسبة (14,9 %) في بداية 2015 ، وهذا الانخفاض فقد كان بسبب استمرار انخفاض اسعار النفط الخام العالمية . ومن ماتقدم فإن السياسة النفطية في العراق حالياً تتجه إلى تشجيع الاستثمار الاجنبي والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة التي تدخلها الشركات الاستثمارية ، لزيادة الانتاج وتوفير العائدات المالية اللازمة لتمويل عمليات الاعمار في الوقت القريب ، والاستفادة من عامل الزمن واسعار المرتفعة التي لن تدوم إلى الابد (36) . وهذا ما حصل في الوقت الحالي عندما انخفضت الاسعار ، ولم تستغل ارتفاع هذه الاسعار النفطية في تطوير الاقتصادية العراقية .

أما مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي عند ارتفاع الاسعار وتأثير مساهمة هذه الأنشطة عند انخفاض الاسعار وكما في الجدول (5) الاتي وكما يلي : -

جدول رقم (5) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حسب مجموعة الأنشطة الاقتصادية (السلعية ، التوزيعية ، الخدمية) للفترة 2010 - 2015 (مليار دينار)

السنة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	اهمية نسبية %
السلعية	98788	145852	164487	173752	165898	46245	47,9
التوزيعية	23975	27086	38303	39463	40666	18900	19,6
الخدمية	40342	45679	52937	59382	56276	31340	32,5
المجموع	163105	218618	525727	272596	262841	96485	100

المصدر : - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية ، 2015 .
ملاحظة :- احصاءات 2015 تشمل الفصل الاول من السنة .

ويبين الجدول (5) إن الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ (163) تريليون دينار في عام 2010 بالاسعار الجارية ، وفي عام 2011 ارتفع اجمالي الناتج المحلي فقد بلغ (218) تريليون دينار . وقد شكلت الأنشطة السلعية النسبة الاكبر من بين الأنشطة الاخرى خلال (2010 - 2015) ، و احتل القطاع النفطي الصدارة من بين القطاعات في الأنشطة السلعية . وفي عام 2012 ارتفع مجموع الناتج



المحلي الاجمالي من خلال زيادة اسعار النفط إلى (525) تريليون دينار ، وقد أدى ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وبنسبة زيادة (2,4) بين عامي (2011 - 2012) . وبلغ الناتج المحلي الاجمالي (626) تريليون دينار بالاسعار الجارية في عام 2014 ، بعد أن كان في عام 2013 فقد بلغ (272) تريليون دينار ، وقد انخفض بنسبة (3,9%) ، وهذا ما يشير إلى أن كمية النفط الخام المنتج ارتفعت من (1087,6) مليون برميل عام 2013 إلى (1135,2) مليون برميل عام 2014 بمعدل زيادة مقدارها (4,4%) بينما انخفض سعر برميل النفط الخام خلال هذه المدة حيث انخفضت من (102,3) دولار للبرميل إلى (94,9) دولار للبرميل لعامي 2013 و 2014 على التوالي أي بمعدل انخفاض مقداره (7,2%) . وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لنشاط النفط الخام لعام 2014 مقارنة بسنة 2013 حيث انخفض ناتج النفط من (125,6) تريليون عام 2013 إلى (121,1%) تريليون عام 2014 أي بنسبة انخفاض مقداره (3,6%) وبالتالي انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعامي (2013-2014) (37).

أما في الربع الاول من عام 2015، فقد انخفضت اسعار النفط العالمية إلى (45) دولار بعد أن كان سعر النفط (91) دولار للبرميل الواحد في عام 2014 ، وقد كانت نسبة الانخفاض في الربع الاخير من عام 2014 إلى الربع الاول من عام 2015 بلغت (49,45%) . وهذا ما أثر سلباً على معدل الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي العراقي ، مما أدى إلى تدهور في الاقتصاد العراقي . وهذا لايفقد الامل في النهوض بالواقع الاقتصادي في مختلف القطاعات ، لان الاقتصاد العراقي يمتلك مجموعة من العوامل التي ترشحه لان يكون من بين الدول الاكثر تنوعاً من الناحية الاقتصادية ، وذلك لامتلاكه لقوى البشرية الهائلة ذات المهارات المتنوعة ولموارد الثروة الطبيعية المتمثلة بالنفط الخام والغاز الطبيعي ، فضلاً عن تنوع تضاريسه ومناخه وأراضيه . بيد انه تعرض لمجموعة من الظروف والمشكلات التي حالت دون تطوره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً . وهو أمر جعل الاقتصاد العراقي يعاني من مجموعة اختلالات هيكلية متمثلة بالاختلالات الهيكلية الانتاجية والمالية والسلعية . ومن اهم مايميز الاقتصاد الريعي المثالي هو (38) :-

- 1- إن اكثر من (40%) من دخل الدولة مستمد من عوائد النفط أو من مصادر خارجية .
- 2- إن غالبية الشعب يشارك في عملية الاستهلاك وإعادة توزيع الربح بدلاً من انتاجه .
- 3- الحكومة هي المستفيدة الرئيس من الربح .

فمن الناحية الانتاجية والمالية يعتمد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط بنسبة (56%) في الناتج المحلي الاجمالي ، وبنسبة (98,2%) في إجمالي الإيرادات العام . وهو أمر يدل على إن تدفق الإيرادات النفطية بهذه النسب الكبيرة سيقود إلى نشوء دولة ريعية - دولة تعيش على ارباح النفط (39) .

د - سبل مواجهة هبوط اسعار النفط العالمية :- يمتلك العراق كل المقومات لأن يكون بين الدول المزدهرة ولأن يتمتع أبناؤه بمستوى من المعيشة والدخل مكافئ لمجموعة الدول المتوسطة الدخل حسب تصنيف المنظمات الدولية . لم تخل أية خطة اقتصادية استراتيجية في العراق ، من هدف تقليل الاعتماد على النفط وتنويع القاعدة الانتاجية. ولكننا اليوم أكثر اعتماداً على النفط من أي وقت مضى، فهو يمثل



أكثر من (90) بالمائة من موارد الموازنة العامة وحوالي (70) بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، و (98) بالمائة من الصادرات وأسباب هذا الفشل يعود قسط كبير منها إلى السياسات الخاطئة التي اعتمدت في التصرف بأموال العائدات النفطية والسماح لآليات الربح النفطي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية بأن تفعل فعلها في الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات، بحيث تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي، انحسرت فيه الأنشطة الانتاجية، واستفحلت فيه تلك الأنشطة التي تبحث للاستحواد على حصة أكبر من الربح دونما خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. ولنتوقف قليلاً عند مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية (40).

1 - احتواء آثاره على سعر الصرف وقيمة الدينار، وذلك عبر سياسة نقدية مناسبة. واللافت في هذا الشأن أن قرار قيمة الدينار يذهب بذات اتجاه فعل الربح بدلاً من أن يعادله أو يضبطه. فمن شأن الرفع المقصود لقيمة الدينار العراقي أن يزيد من الانفاق الاستهلاكي على السلع المستوردة ويرفع الأسعار النسبية للسلع المنتجة محلياً ويضر بالتالي بقدرتها التنافسية .

2 - إخضاع قرار التصرف بالعائد النفطي إلى الرقابة الديمقراطية وعزله قدر الامكان عن المؤثرات السياسية الظرفية والحسابات السياسية الضيقة .

3 - العمل على تخصيص نسب متزايدة منه للموازنة الاستثمارية، وتأمين اوسع انتفاع اجتماعي منه. وفي هذا الخصوص، ينص الدستور على أن الثروة النفطية ملك للشعب. ويدور نقاش حول الترجمة العملية لهذا النص. فمن يملك هذه الثروة . أهى الدولة المفوضة من قبل الشعب؟ أم أن يسمح بالامتلاك الخاص للحقول النفطية وأن توزع العائدات للمواطنين؟ وما هي الصيغة الأفضل للتوزيع في ظروف العراق . من خلال الموازنة العامة أم مباشرة على المواطنين وفق صيغ مختلفة؟. وفي هذا السياق يعتبر انشاء صناديق الاجيال القامة والصناديق الاستثمارية المتخصصة وصناديق الضمان الاجتماعي من الافكار الهامة التي تستوجب ان يولي المشرعون الانتباه والاهتمام الشديدين لها.

لذلك فإن الحل الجذري لمواجهة آثار الربح النفطي يكمن في إزالة المعوقات أمام قيام ونمو الأنشطة الانتاجية، في الصناعة والزراعة والخدمات المتطورة وغيرها. وما يجب أن تقرره الاستراتيجية التنموية، هو فيما إذا كان التوجه لإطلاق العنان لاقتصاد السوق وتحرير التجارة كفيل بتحقيق هذا التنوع في القاعدة الاقتصادية، وما هو الدور الذي يجب أن تتهض به الدولة ، ما هي التوليفة الأنسب بين القطاعين الخاص والعام، إضافة إلى القطاعات الأخرى، المختلط، والتعاوني، لكي نحفز الأنشطة الانتاجية، وتمكين المنتجين العراقيين من تطوير انتاجهم ونتاجيتهم ليكونوا قادرين على مواجهة المنافسة الدولية.ولكن هذه الامكانية ستتطور ولا شك مستقبلاً، بالارتباط مع النجاح في إعادة الأمن والاستقرار وتطوير البناء المؤسسي وتحسين الادارة. وفي هذا السياق ستكون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام بصيغ مختلفة، بعضها سيستحدث، إحدى مسالك الإسراع في تحقيق التغييرات البنوية المطلوبة. ولكن لا يمكن الاستغناء عن دور الدولة، ليس بالضرورة عن طريق الامتلاك المباشر، في تمكين العراق من بناء قدراته الذاتية في مجالات تتطلب رؤوس أموال كبيرة وذات مستوى مخاطرة تردع القطاع الخاص. وينطبق ذلك على البنى التحتية والصناعات الاستراتيجية والبحث والتطوير وغيرها (41) .



الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

- 1 - على الرغم من إن الإيرادات النفطية تعد الممول الرئيسي لموازنة الدولة العامة في العراق ، ويعتبر النفط أولى السلع الاستراتيجية لتوليد مختلف انواع الطاقة .
- 2 - يلعب العراق دوراً أساسياً في التأثير على السوق النفطية العالمية ، من خلال الزيادة المستمرة في إنتاج وتصدير النفط ، وكذلك يملك العراق احتياطياً كبيراً من النفط الخام .
- 3 - إن من أهم أسباب انخفاض اسعار العالمية للنفط ، قلة الطلب العالمي على النفط ، نتيجة اغراق السوق النفطية بالنفط الخام ، وكذلك قلة الطلب على النفط بسبب الانتاج الصخري للنفط في كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية .
- 4 - لقد تأثر الاقتصاد العراقي بشكل مباشر من الانخفاض المستمر في أسعار النفط نتيجة ريعية هذا الاقتصاد ، إذ تساهم الإيرادات النفطية بنسبة (93 %) من اجمالي الصادرات ، وبنسبة (44 %) في توليد الناتج المحلي الاجمالي .
- 5 - لقد أدى استمرار انخفاض الاسعار النفطية ، إلى زيادة انخفاض الإيرادات النفطية في العراق ، وزيادة في النفقات مما وجد عجز الموازنة العامة خلال عامي 2015- 2016 ، إذ بلغ (18,4 - 20,5) مليار دولار على التوالي .
- 6 - إن المستقبل القريب ، وإذا مااستمر انخفاض اسعار النفط ، يؤدي تهالك وتخلف القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاع الصناعة والزراعة ، ونتيجة ذلك عدم وجود تخطيط صحيح وناجح ، واختيار البدائل غير النفطية من أجل استمرار انعاش القطاعات الاقتصادية ، وعدم الاعتماد على قطاع النفط .

ب - التوصيات

- 1 - ضرورة صياغة سياسة اقتصادية ناجحة من أجل مواجهة الانخفاض المستمر في اسعار النفط العالمية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية .
- 2 - يجب ان تكون هناك سياسات نفطية في منظمة أوبك الدول ، من أجل التحديات التي تواجه الدول المصدر للنفط نتيجة انخفاض اسعار النفط افي السوق العالمية .
- 3 - تنويع مصادر الدخل العراقي من خلال تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية ، واعتماد موارد هذه القطاعات في تطوير الاقتصاد العراقي .
- 4 - التقليل من الاعتماد على النفط في توليد الطاقة في العراق ، والاهتمام بمصادر الطاقة البديلة ، من أجل التخفيف من الانبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون المتولدة من استخراج وانتاج النفط من اجل تنمية مستدامة .
- 5 - وضع استراتيجية لتقليل من العجز المخطط عن طريق زيادة تنويع الإيرادات والتقليل من النفقات لتمويل الموازنات العامة في المستقبل القريب .
- 6 - الاستفادة من الإيرادات النفطية في العراق ، واستثمارها وادخارها للاستفادة منها للأجيال القادمة .



الهوامش والمصادر

أ - الهوامش

- 1- جاسب عبد السادة خنجر ، صناعة تكرير النفط في الامارات والسعودية ، للمدة (2000-2012) مع امكانية إفادة العراق منها ، رسالة دبلوم عالي ، الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2015 ، ص - ص 22-29 .
- 2- ميثم عبد الحميد روضان ، تطور العوائد النفطية وإمكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير ، الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2014 ، ص 37 .
- 3 - حمد حسين علي الهيتي ، عمار محمد سلو احمد ، نمذجة أدوار المملكة العربية السعودية في السوق النفطية في إطار اوبك ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد (9) ، 2008 ، ص 1 .
- 4 - المبادرة للباحثون السوريون ، أسرار انخفاض الذهب الاسود . syr . res . com 5 - المصدر نفسه .
- 6 -سنيهايب فلزي ، تقييم اوضاع برميل النفط ، 2007 ، ص ، ص 4 -6 . Snehdee.fulzele.com
- 7- ارتفاع مخزون النفط الامريكي بأكثر قليلاً من التوقعات . <http://www.icn.com>.
- 8 - وكالة الطاقة تتوقع تفاقم تخمة المعروض النفطي مع تباطؤ الطلب . ara.ruters.com (20)
- 9 - المصدر السابق .
- 10- جيتاشو زيرو ، مولوجيتا جبيرهوت ، الاساليب التعاونية لحل الصراعات في افريقيا ، معهد الدراسات الخاص بقضايا الامن والسلم ، جامعة اديس ابابا ، 2013 ، ص 2 .
- 11- سامان سيبيرمري ، الجغرافية السياسية للنفط ، مركز الدراسات الاشتراكية ، مصر ، 2001 ، ص ، ص 4 - 15 .
- 12 - المصدر السابق ، ص 15 .
- 13 - أمينة مخلقي ، مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، الجزائر ، 2014 ، ص ، ص 35 - 37 .
- 14 - سالم ابو غرارة ، السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة (2000 - 2011) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، الجزائر ، 2013 ، ص ، ص 4 -6 .
- 15 - البنك الدولي ، الموجز الفصلي لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا / كانون الثاني 2015 ، انخفاض اسعار النفط ، العدد الرابع ، 2015 ، ص 3 .
- 16 - 7 أسباب وسيناريوهات للانخفاض العالمي في اسعار النفط . www.sasapost.com.
- 17 - صندوق النقد الدولي ، مستجدات افاق الاقتصاد الاقليمي ، 2015 ، ص 2 . 18 - عادل بن عبد الله الفوزان ، التحولات في السياسة الخارجية السعودية ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص 43 .
- 19- ممدوح عوض الخطيب ، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي ، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، السعودية ، 2014 ، ص 4 .



- 20- خفض سعر النفط غاية سياسية عائمة ، ورقة تحليلية مسار السياسة والعلاقات الدولية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ، سوريا ، 2014 ، ص1-2 . www.omranDirasat.Org
- 21 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، 2013 ، ص ، ص 61-62 .
- 22- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014 ، ص 23 . 23- سمير عباس النصيري ، أزمة الاقتصاد العراقي - التحديات - وفرص الاصلاح ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . www.Iraqieconomists.net
- 24 - جمهورية مصر العربية ، قطاع الموازنة العامة للدولة ، 2014 ، ص 3 .
- 25 - حسن الحاج ، عجز الموازنة المشكلات والحلول ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد63، الكويت ، 2007 ، ص 5 .
- 26 - رئاسة الجمهورية نص قانون الموازنة العامة للعام 2015 ، شبكة الاعلام العراقي . www.imn.iq
- 27- مجلس النواب العراقي ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2015 ، ص ، ص 1-6 .
- 28- عبد الامير رويح ، عجز الموازنة وهبوط الاسعار هل يمهدان لانتكاسة الاقتصاد العراقي 2016 . <http://www.Annabaa.Org>
- 29- القدس العربي ، مجلس النواب العراقي يقر موازنة 2016 بالاعلانية www.alquds.uk
- 30- جواد كاظم البكري ، انخفاض اسعار النفط وشبح الركود التضخمي في الاقتصاد العراقي ، مؤسسة كتابات ، 2014 ، ص 1 .
- 31 - مشدن وهبة ، اثر تغيرات اسعارالبتترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003) ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005، صص 172-174 .
- 32 - المصدر السابق ، ص 174 .
- 33- المصدر السابق نفسه ، ص 174 .
- 34- علي مرزا ، موازنة 2015 ، وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة التبعات المتبعة للتطبيق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، www.Iraqieconomists.net .
- 35 - البنك الدولي ، الموجز الفصلي لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، انخفاض اسعار النفط ، المصدر السابق ، ص1 .
- 36- يحيى حمود حسن البوعلي ، ملامح السياسة النفطية في العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 25 ، السنة الحادية والثلاثون ، اذار 2015 ، ص 98 .
- 37- وزارة التخطيط ، التقديرات الاولية الفصلية والاجمالية لسنة 2014 ، ص2 .
- 38- هيثم عبد الله سلمان ، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تقشي ظاهرة الفساد في العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 25 ، السنة الحادية والثلاثون ، اذار 2015 ، ص 8 .
- 39- المصدر السابق ، ص 8 .
- 40 - رائد فهمي ، الاقتصاد العراقي ، قضايا وأفاق في الاصلاح والتغيير ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، www.Iraqieconomists.net .
- 41- المصدر السابق .



ب - المصادر أولاً : - الكتب

- 1 - البكري ، جواد كاظم ، انخفاض اسعار النفط وشبح الركود التضخمي في الاقتصاد العراقي ، مؤسسة كتابات ، 2014 .
 - 2 - مخلقي ، أمينة ، مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2014 .
 - 3 - سيبيرمري ، سامان ، الجغرافية السياسية للنفط ، مركز الدراسات الاشتراكية ، مصر، 2001 .
- ثانياً :- المجالات العلمية
- 4 - البوعلي ، يحيى حمود حسن، ملامح السياسة النفطية في العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 25 ، السنة الحادية والثلاثون ، اذار 2015 . - الهيتي ، حمد حسين علي، عمار محمد سلو احمد ، نمذجة أدوار المملكة العربية السعودية في السوق النفطية في إطار اوبك ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد (9) ، 2008 .
 - 6- سلمان ، هيثم عبد الله ، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 25 ، السنة الحادية والثلاثون ، اذار 2015 .
- ثالثاً : - الرسائل الجامعية
- 7 - خنجر ، جاسب عبد السادة ، صناعة تكرير النفط في الامارات والسعودية ، للمدة (2000-2012) مع امكانية إفادة العراق منها ، رسالة دبلوم عالي ، الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2015.
 - 8 - غرارة ، سالم ابو ، السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة (2000 - 2011) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، الجزائر ، 2013 .
 - 10 - روضان ، ميثم عبد الحميد ، تطور العوائد النفطية وإمكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير ، الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2014 .
 - 9 - وهبة ، مشدن ، اثر تغيرات اسعارالبترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003) ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 .
- رابعاً :- البحوث الرسمية
- 11 - البنك الدولي ، الموجز الفصلي لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا / كانون الثاني 2015 ، انخفاض اسعار النفط ، العدد الرابع ، 2015 .
 - 12 - الحاج ، حسن ، عجز الموازنة المشكلات والحلول ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد63، الكويت ، 2007.
 - 13- جمهورية مصر العربية ، قطاع الموازنة العامة للدولة ، 2014.
 - 14- مجلس النواب العراقي ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2015 .
 - 15- الخطيب ، ممدوح عوض ، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي ، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، السعودية ، 2014.
 - 16- الفوزان ، عادل بن عبد الله ، التحولات في السياسة الخارجية السعودية ، معهد الدراسات الدبلوماسية، المملكة العربية السعودية، 2009.



- 17- زيروا ، جيتاشو ، جبرهيوت ، مولوجيتا ، الاساليب التعاونية لحل الصراعات في افريقيا ، معهد الدراسات الخاص بقضايا الامن والسلم ، جامعة اديس ابابا ، 2013 .
- 18 - صندوق النقد الدولي ، مستجدات افاق الاقتصاد الاقليمي ، 2015 .
- 19 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، 2013 .
- 20- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014 .
- 21- وزارة التخطيط ، التقديرات الاولية الفصلية والاجمالية لسنة 2014 .
- خامساً : - الانترنت
- 22 - القدس العربي ، مجلس النواب العراقي يقر موازنة 2016 بالاغلبية www.alquds.uk 23 _ - ارتفاع مخزون النفط الامريكي بأكثر قليلاً من التوقعات . <http://www.icn.com>.
- 24- النصيري ، سمير عباس ، ازمة الاقتصاد العراقي - التحديات - وفرص الاصلاح ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . [www. Iraqieconomists. net](http://www.Iraqieconomists.net)
- 25- أسباب وسيناريوهات لانخفاض العالمي في اسعار النفط . www.sasapost.com.
- 26 - خفض سعر النفط غاية سياسية عائمة ، ورقة تحليلية مسار السياسة والعلاقات الدولية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ، سوريا ، 2014 ، ص1-2 . www.omranDirasat.Org
- 27 - رئاسة الجمهورية نص قانون الموازنة العامة للعام 2015 ، شبكة الاعلام العراقي . www.imn.iq
- 28- فهمي ، رائد ، الاقتصاد العراقي ، قضايا وأفاق في الاصلاح والتغيير ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . [www. Iraqieconomists. net](http://www.Iraqieconomists.net)
- 29- سنهايب فلزي ، تقييم اوضاع برميل النفط ، 2007 . [Snehdee.fulzele . com](http://Snehdee.fulzele.com)
- 30- رويح ، عبد الامير ، عجز الموازنة وهبوط الاسعار هل يمهدان لانتكاسة الاقتصاد العراقي 2016 . [http// www. Annabaa. Org](http://www.Annabaa.Org)
- 31- مبادرة الباحثون السوريون ، سر انخفاض الذهب الاسود . [syr . res . com](http://syr.res.com)
- 32- مرزا ، علي ، موازنة 2015 ، وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة التبعات المتبعة للتطبيق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . [www. Iraqieconomists. net](http://www.Iraqieconomists.net)